

العلاقة بين القروض المصرفية و النمو الاقتصادي :
دراسة تطبيقية لحالة الجزائر خلال الفترة (1981-2016)

أ. القرصو وفاء

elkorsowafa@yahoo.com

TEL: 0555753212

د. غازي نورية

ghazi.n@outlook.com

كلية العلوم الاقتصادية،التسيير والعلوم التجارية جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان-

المخلص:

في هذه الدراسة تم تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) كنموذج للتكامل المشترك على بيانات من السلاسل الزمنية السنوية خلال الفترة (1981-2016) للتحقيق في العلاقة بين القروض المصرفية الممنوحة للقطاع الخاص و النمو الاقتصادي في الجزائر. و جدت الدراسة نتائج مختلفة على نتائج الباحثين الآخرين و جدت أن هناك علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، كما أظهرت نتائج الدراسة تأثير سلبي غير معنوي لكل من القروض المصرفية الممنوحة للقطاع الخاص و اجمالي الادخار على النمو الاقتصادي و تأثير سلبي معنوي لمعدل التضخم و الاستهلاك الحكومي على النمو الاقتصادي، و أظهرت النتائج أيضا تأثير ايجابي غير معنوي للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر. و بالتالي لا يمكننا تأييد فرضية العرض- القائد التي تنص على أن الأنشطة المصرفية كمنح الائتمان تشكل أداة مفيدة لزيادة انتاجية البلد و بالتالي تحقيق النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: القروض المصرفية، النمو الاقتصادي ، الجزائر، نموذج (ARDL)

Abstract :

In this paper the autoregressive distributed lag (ARDL) models has been applied as an approach to cointegration, on annual time series data from (1981-2016) to investigate the relationship between private sector credit and economic growth in Algeria. The study found that there is a long-run relationship between the variables of the study. The results of the study also

showed a negative insignificant effect for the Private sector bank credit and the total savings on the economic growth, And a significant negative impact of inflation and Government consumption on economic growth, and also showed a positive insignificant effect of trade openness on economic growth in Algeria. therefore we cannot support the Supply –Leading hypothesis which stipulates that banking activities as given credit as a tool useful for increasing the productivity of the country, and therefore economic growth.

Keywords : Credit Bank , Economic growth , Algeria, (ARDL) model.

1- المقدمة:

أحد الاستنتاجات الرئيسية للاقتصاد الحديث هي أن "التمويل جيد للنمو" و الفكرة القائلة بأن النمو الاقتصادي يحتاج الى وساطة مالية للتوفيق بين المقترضين و المقرضين و توجيه الموارد الى الاستخدامات الأكثر كفاءة، و قد أظهرت كل من أعمال Goldsmith (1969) و Mckinnon (1973) و Shaw (1973) و King and Levine (1993)، Ang (2008) أدلة تدعم الرأي القائل بأن التنمية المالية جيدة للنمو¹ أي أن الأنظمة المالية المتطورة هي عامل محدد للنمو.

و لا شك أن القطاع المصرفي يلعب دورا محوريا في عملية التنمية الاقتصادية فهو يعتبر حلقة وصل بين أصحاب الفائض المالي (المدخرين) و أصحاب العجز المالي (المستثمرين) من خلال تحويل الأرصدة المالية من الذين يمتلكون رُوس أموال و لا يتوفر لديهم فرص استثمارية الى أصحاب الحاجة لهذه الأرصدة من أجل تمويل مشاريعهم الاستثمارية، لذلك فان تحسين كفاءة القطاع المصرفي أمر ذو أهمية بالغة لضمان نجاح التحرير المالي². كما ان الصلة بين سوق الائتمان و النمو الاقتصادي هي واضحة الى حد ما، حيث أن معظم البلدان المتقدمة لها أسواق ائتمان متطورة، فالبلدان ذات الأنظمة الائتمانية الفعالة تنمو بوتيرة أسرع في حين أن الأنظمة الائتمانية الغير كفؤة تحمل مخاطر الفشل المصرفي.

و في الجزائر الهدف الرئيسي لكل الحكومات هو تحقيق النمو المنشود حيث يتم التركيز على توفير الهياكل المادية الأساسية بما يتماشى مع الظروف الاقتصادية لذلك يجب الاهتمام بأصحاب المشاريع

¹-Stephen Cecchetti and Anisse Kharroubi (2012)« Reassessing the impact of finance on growth »,Bank for international settlement, Bis Working paper, N° 381, P1. (1-17)

²-Mohamed Sufian Eltayeb (2008) « Finance-Growth nexus in Sudan :Empirical Assessment Based on Application »,Arab Planning Institute, Kuwait ,Working paper ,N°API/WPS0803, p 2 (1-33)

الخاصة و تعبئة الموارد المحلية (الائتمان) اللازمة من أجل الاستثمار في بعض القطاعات المهمة و بالتالي رفع مستوى المخرجات من السلع و الخدمات مما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي، و بناء على ذلك فمن المتوقع أن تكون القروض المصرفية من المحفزات الرئيسية للنمو الاقتصادي في الجزائر. و بالنظر الى هذا الجدل حول ما اذا كان الائتمان المصرفي المحلي يحفز أو يثبط و يعيق النمو الاقتصادي، أو أن النمو الاقتصادي يؤثر على الائتمان المحلي، فلا تزال هناك فجوة في فهم العلاقة بين القروض المصرفية المحلية و النمو الاقتصادي، فمعظم الدراسات التطبيقية توصلت الى وجود علاقة بينهما سواء ايجابية أو سلبية دون القدرة على تعميم النتيجة حول اتجاه العلاقة السببية القائمة بينهما و التي أرجعها معظم الباحثين لاختلاف مستويات التطور المالي و الاقتصادي، لذلك سنحاول في هذه الدراسة أن نسد هذه الفجوة من خلال دراسة مدى تأثير القروض المصرفية المحلية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1981-2016).

2- الإطار النظري للدراسة:

يمثل الائتمان جانب هام من جوانب الوساطة المالية التي توفر الأموال للكيانات الاقتصادية التي توجهها للاستثمارات الأكثر إنتاجية، ففي دراسة أوضح كل من الاقتصادي Greenwood.J and (1997) Smith.B أن تطور البنوك و الوساطة المالية الفعالة تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال تعبئة المدخرات و تخصيص الموارد المالية (منح الائتمان) و الحد من مخاطر السيولة¹.

2-1- العلاقة بين الائتمان المصرفي و النمو الاقتصادي:

اهتمت دراسات مختلفة بالعلاقة بين الائتمان المصرفي و النمو الاقتصادي، و يمكننا تعريف النمو الاقتصادي بأن تغير ايجابي في مستوى انتاج السلع و الدخل القومي و الخدمات التي يقدمها البلد خلال فترة زمنية محددة، عادة ما يقاس من خلال مستوى الانتاج داخل الاقتصاد، و هناك مقاييس أخرى للنمو مثل نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي و سرعة تراكم رأس المال المادي² و ما الى غير ذلك. توصل Shumpeter (1934) الى أن الوسطاء الماليين يعززون النمو الاقتصادي من خلال جمع و اعادة توجيه الأموال نحو المشاريع الابتكارية و أضاف "تتمثل الوظيفة الأساسية للائتمان في تمكين

¹ - Jeremy Greenwood, Brune D.Smith (1997) « Financial markets in development, and the development of financial markets», Journal of Economic Dynamics and Control, working paper, N°21, p 151. (145-181)

² -Mckinnon R.I (1973) « Money and Capital in Economique development » Brooking Institution Press, Washington, p 118

أصحاب المشاريع من شراء المنتوجات التي يحتاجونها لممارسة وظائفهم من خلال الطلب على المنتجين و بالتالي اجبار النظام الاقتصادي لفتح قنوات جديدة.¹، و يمكن تفسير الطريقة التي يؤثر بها نمو الائتمان على النمو الاقتصادي كالتالي: عندما ينمو الائتمان يمكّن المستهلكين من الاقتراض و بالتالي الاستثمار أكثر، و يؤدي ارتفاع الاستهلاك و الاستثمارات الى خلق فرص عمل و يؤدي ذلك الى نمو كل من الدخل و الأرباح. و بالتالي من أجل زيادة النمو الاقتصادي بمساعدة الائتمان يجب وضع سياسات اقتصادية تتسم بالمرونة كتفعيل عملية خصخصة القطاع المصرفي و تحفيز زيادة استهلاك السلع التي ينتجها الاقتصاد كما يمكن للتنمية المالية أن ترفع النمو الاقتصادي عن طريق زيادة الادخار و تحسين كفاءة تخصيص الأموال المتاحة للاقراض لتعزيز تراكم رأس المال.

2-2 النظريات:

ان وجود علاقة بين التمويل و النمو أمر لا جدال فيه حيث عمل العديد من الباحثين على هذه المسألة و أكدوا ذلك بشكل ايجابي، و الأمر المثير للجدل هو اتجاه العلاقة السببية بين التمويل و النمو الاقتصادي، فعندما تتجه العلاقة السببية من التنمية المالية للنمو الاقتصادي نسمي هذه الحالة بفرضية "العرض-القائد" أي أن أنشطة المؤسسات المالية كزيادة عرض الخدمات المالية ستخلق النمو الاقتصادي (Mckinnon, 1973)، و بالمثل عندما يؤدي النمو الاقتصادي الى زيادة الطلب على الخدمات المالية و هذا ما يحفز التنمية الاقتصادية في وقت لاحق فانه يطلق عليه فرضية "الطلب-التابع" (Gurley and Shaw, 1955) و هناك علماء يعتقدون أن السببية تكون في الاتجاهين Demetriades and Hussein (1996).

أ- نظرية "العرض - القائد" (Supply Leading):

يعتقد مؤيدي هذه النظرية أن الأنشطة المصرفية تشكل أداة مفيدة لزيادة انتاجية البلد و هم يرون أن البلدان ذات النظام المصرفي المتطور تميل الى النمو بشكل أسرع (Bayouni and Malander, 2008)، كما أظهرت نتائج الدراسة التي أجراها (King and Levine² 1993) في 77 دولة ذات الاقتصاديات المتقدمة و النامية أن التمويل لا يتبع النمو بل هو مهم لقيادة النمو الاقتصادي و هذا يؤيد القول بأن الخدمات المالية تحفز النمو الاقتصادي.

¹ - Schumpeter, J. A. (1934) «The Theory of Economic Development» Cambridge Mass, Harvard University Press. P 108.

² - King, R. and R. Levine, (1993) «Finance and growth: Schumpeter might be right» Quarterly Journal of Economics, pp 717-737.

ب- نظرية "الطلب-التابع" (Demand Following):

على النقيض من فرضية "العرض-القائد" فإنه في ظل فرضية "الطلب-التابع" فإن النمو الاقتصادي هو عامل يسبب التنمية المالية و حسب المدافعين عن هذه النظرية فإنه مع نمو القطاع الحقيقي فإن الطلب المتزايد على الخدمات المالية سيحفز القطاع المالي¹(Gurley and Shaw (1955) و باتباع نفس الجدول فإن Goldsmith²(1969) أكد على دور النمو الاقتصادي في تراكم رأس المال حيث استعمل بيانات 35 بلدا خلال الفترة (1860-1963) و توصل الى "هناك توازي قائم بين التنمية الاقتصادية و المالية على المدى الطويل."

ت- السببية ثنائية الاتجاه (Bi-directional Causality) :

يقول مؤيدوا هذا الرأي أن هناك علاقة ثنائية الاتجاه بين الائتمان المصرفي و النمو الاقتصادي فقد أجرى (1996) Demetriades and Hussein³ دراسة على 16 بلد من البلدان الأقل نموا خلال الفترة (1960-1990) و توصل الباحثان الى وجود علاقة طويلة الأجل بين مؤشرات التنمية المالية و نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في 13 بلدا، كما وجد الباحثان علاقة سببية ثنائية الاتجاه في ستة بلدان و علاقة سببية عكسية في ستة بلدان أخرى لذلك يفترض Demetriades and Hussein أنه اذا كانت التنمية المالية تسبب النمو الاقتصادي فمن المهم أن يعمل النظام المالي بشكل جيد، بينما اذا كانت العلاقة السببية عكسية فمن المفترض أنه عندما ينمو الاقتصاد الحقيقي سيكون هناك المزيد من المدخرات في النظام المالي مما يسمح بتقديم قروض جديدة.

3- الدراسات السابقة:

العديد من الدراسات النظرية و العملية تثبت أن قوة القطاع المالي تدعم النمو الاقتصادي و معظمها عادة ما تستنتج أن تطور سوق الائتمان يسرع النمو الاقتصادي على سبيل المثال Shumpeter (1934) أكد على دور القطاع المصرفي كمول للاستثمارات الانتاجية و بهذه

¹ - Gurley, J.G. and Shaw, E.S. (1955) «Financial Aspects of Economic Development» The American Economic Review, Pp 515-538.

² - Goldsmith, R. W. (1969) « Financial Structure and Development » New Haven, Yale University Press.

³ - Demetriades, P. O. & Hussein, K. (1996) « Does Financial Development Cause Economic Growth?: Time Series Evidence from 16 Countries» , Journal of Development Economics, Vol. 51, pp 387-411.

الطريقة سيدفع التنمية الاقتصادية، أما Pagano¹ (1993) يستنتج ثلاث طرق تكون فيها تنمية القطاع المالي قادرة على التأثير على التنمية الاقتصادية هي:

- رفع انتاجية الاستثمار.
- التقليل من تكاليف المعاملات (بهذه الطريقة يمكن رفع قيمة المدخرات).
- التحكم في الادخار.

(2005) Usai and Vanini² قاما بالتحقيق في الدور الذي لعبته فئات معينة من البنوك في النمو الاقتصادي في ايطاليا خلال الفترة(1970-1993) باستعمال نموذج التأثيرات الفردية الثابتة على بيانات البانك، توصل الباحثان الى أن المتغيرات الكلية للنظام المالي لها أثر فعلي على النمو المحلي، و علاوة على ذلك البنوك الائتمانية التشاركية و الخاصة لها تأثير ايجابي على النمو بينما البنوك العمومية لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي.(2009) Adam and al³ درسوا العلاقة التجريبية بين الافراض المصرفي و التأمين و النمو الاقتصادي في السويد خلال الفترة(1830-1998) باستخدام اختبار السببية ل Granger و أظهرت النتائج أن الائتمان و التأمين عنصران مهمان لتحفيز النمو الاقتصادي و من ناحية أخرى يمكن أن يترتب على ذلك اثار هامة على السياسات بالنسبة للدول النامية. قام Levine⁴(2002) بتحليل العلاقة بين بين الهيكل المالي و النمو الاقتصادي(نمو اجمالي الناتج المحلي الحقيقي) ل 48 بلدا خلال الفترة (1980-1995) و أكد على دور النظام المصرفي في النمو الاقتصادي كما كشف الظروف التي يمكن فيها للبنوك أن تحفز نشاط النمو المستقبلي من خلال تحديد و تمويل الاستثمارات الانتاجية. وجد Etzaz and Malik⁵ (2009) أن الائتمانات المصرفية الموجهة للقطاع

¹ - Pagano.M. (1993) «Financial Markets and Growth: An Overview» , European Economic Review,N° 37, pp 613-622.

² - Usai, S. and Vannini, M. (2005) « Banking Structure and Regional Economic Growth: Lessons from Italy» . The Annals of Regional Science, N°39, pp 691-714

³ - Adams, M., Andersson, J., Andersson, L.F. and Lindmark, M. (2009) « Commercial Banking, Insurance and Economic Growth in Sweden between 1830 and 1998» Accounting, Business & Financial History, vol 19, pp 21-38.

⁴ - Levine, R (2002) « Bank-Based or Market-Based Financial Systems: Which is Better? » William Davidson Working Paper Number 442, pp 398-428.

⁵ - Eatzaz, A. & Malik, A. (2009) « Financial Sector and Economic Growth: An Empirical Analysis of Developing Countries » Journal of Economic Cooperation and Development, Vol. 30, No 1. Pp17-40

الخاص تزيد بشكل كبير من انتاجية العمال و بالتالي هي تسهل النمو الاقتصادي على المدى الطويل. و في دراسة أخرى ل (2012) Murty, Sailaja and Demissie¹ قام الباحثون بتقدير معادلتين :

○ الاولى تدرس أثر القروض المصرفية الممنوحة للقطاع الخاص على اجمالي عوامل الانتاج (TFP).

○ الثانية تدرس أثر القروض المصرفية الممنوحة للقطاع على الناتج المحلي الاجمالي (GDP).
توصل الباحثون الى أن القروض المصرفية تؤثر على الناتج المحلي الاجمالي ايجابيا من خلال دورها في تراكم رأس المال المحلي و تخصيص الموارد بكفاءة و بالتالي تؤثر على اجمالي انتاجية عوامل الانتاج في المدى الطويل، كما أن للتضخم و الاستهلاك الحكومي أثر سلبي على الناتج المحلي الاجمالي.

دراسة رغد أسامة جار الله و د. مروان عبد المالك ذنون² (2014) أشارت نتائج دراسة البحثان الى وجود علاقة معنوية موجبة بين التطور المالي ممثلا بالقروض المحلية الممنوحة للقطاع الخاص و النمو الاقتصادي و لكن هذه العلاقة تصبح سالبة في المدى القصير، كما أيد الباحثان نظرية العرض-القائد حيث أن العلاقة السببية تتجه من التطور المالي الى النمو الاقتصادي. و قدم الباحثان د. أحمد ملاوى و د. أحمد المجالى³ (2008) دراسة تهدف بشكل أساسي إلى اظهار أثر الائتمان المصرفي على النشاط الاقتصادي الأردني باستخدام نموذج الانحدار الذاتي المتجه (VAR) ، و بينت نتائج الدراسة وجود علاقة تأثير تبادلية بين متغيري الدراسة، وبشكل عام، أظهرت النتائج وجود تأثير ايجابي ومعنوي للائتمان على النشاط الاقتصادي الأردني. و في سنة (2012) قدم Hatim Ameer Mahram⁴ مقال بعنوان "الوساطة المالية و النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية باستعمال منهجية التكامل المتزامن و نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) و نموذج تصحيح الخطأ (ECM) خلال الفترة

¹ - Murty, K. S., Sailaja, K. & Demissie, W. M. (2012). The Long-Run Impact of Bank Credit on Economic Growth In Ethiopia: Evidence from Johansen's Multivariate Co-Integration Approach, European Journal of Business and Management, Vol 4 N° 14, pp 20-33.

² - رغد أسامة جار الله و د. مروان عبد المالك ذنون (2014) " قياس أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في عينة من الدول النامية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL للفترة (2010-1960)" ، مجلة تنمية الرافين ، العدد 114 المجلد 35، ص 46-32.

³ - د. أحمد ملاوى و د. أحمد المجالى (2008) " تأثير الائتمان المصرفي على النشاط الاقتصادي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي المتجه (VAR) دراسة حالة الأردن (1970-2003)" مجلة النهضة ، المجلد التاسع ، العدد الأول، ص 142-125.

⁴ - Hatim Ameer Mahram (2012) « Financial Intermediation and Economic Growth in Saudi Arabia: An Empirical Analysis, 1968-2010 »، Modern Economy, vol 3, pp 626-640

(1968-2010)، توصل الباحث أنه على المدى الطويل اجمالي الاستثمارات، الانفاق الحكومي ، رأس المال البشري ، الانفتاح التجاري تؤثر ايجابيا على النمو الاقتصادي في حين أن للوساطة المالية أثر سلبي كبير على النمو الاقتصادي، و هذا يبين عدم الكفاءة في تخصيص القروض المصرفية حيث تتلقى قطاعات أقل انتاجية حصص كبيرة من القروض كما تعاني البنوك من عدم وجود ابتكار مالي خاصة فيما يتعلق بالمنتجات المالية الاسلامية. في دراسة أخرى ل (Nwakanma P.C, Nnamdi (2014) I.S,Omojefe G.O¹ حاول الباحثون الكشف عن أهمية و فعالية القروض المصرفية الممنوحة للقطاع الخاص في النمو الاقتصادي لنيجيريا باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) خلال الفترة (1981-2011)، توصل الباحثون الى وجود علاقة طويلة المدى بين القروض و النمو الاقتصادي كما أن القروض الممنوحة للقطاع الخاص تؤثر ايجابيا على النمو الاقتصادي فعند زيادة نسبة القروض ب 1% سيزيد الناتج المحلي الاجمالي ب 0.8147% ، كما أشارت نتائج جرانجر Granger السببية الى عدم وجود علاقة سببية في أي من الاتجاهين بين القروض المصرفية و الناتج المحلي الاجمالي. (2014) Judith M.N, Ugochukwa U.S,Ugwuoke R.O² درسوا أثر القروض المصرفية على النمو لاقتصادي النيجيري باستعمال منهجية التكامل المتزامن و نموذج تصحيح الخطأ (ECM) خلال الفترة (1986-2012)، و توصل الباحثون الى أن هناك علاقة سلبية بين القروض الممنوحة للقطاع الخاص و الناتج المحلي الاجمالي بينما هناك علاقة ايجابية لإجمالي عرض النقود على (GDP)، نتائج اختبارات جرانجر Granger السببية بينت أن هناك علاقة سببية تتجه من الناتج المحلي الاجمالي (GDP) الى القروض المصرفية الممنوحة للقطاع الخاص كما أن هناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين القروض المصرفية الممنوحة للقطاع الخاص و اجمالي عرض النقود. و في دراسة أخرى للدكتور (2014) Eya Gaffar Abdelraheem Osman³ حول أثر القروض الممنوحة للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي (GDP) في المملكة العربية السعودية باستعمال التكامل المتزامن و نموذج

¹ - Prince C. Nwakanma, Ikechukwu S. Nnamdi & Godfrey O. Omojefe(2014) «Bank Credits to the Private Sector: Potency and Relevance in Nigeria's Economic Growth Process »,Accounting and Finance Research, Vol 3, N° 2, pp 23-35.

² - Modebe Nwanneka Judith, Ugwuegbe, S. Ugochukwu, Ugwuoke R.O (2014) «The Impact of Bank Credit on the Growth of Nigerian Economy: A Co Integration Approach »Research Journal of Finance and Accounting, Vol.5, N°10, pp 87-95.

³ - Dr. Eya Gaffar Abdelraheem Osman (2014) « The Impact of Private Sector Credit on Saudi Arabia Economic Growth (GDP): An Econometrics Model Using (ARDL) Approach to Cointegration», American International Journal of Social Science, Vol 3, N° 6, pp 109-117.

الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة (ARDL) خلال الفترة (1974-2012)، توصل الباحث الى أن القروض المصرفية الممنوحة للقطاع الخاص لها أثر ايجابي على النمو الاقتصادي في المدى القصير و الطويل فعند زيادة القروض الممنوحة للقطاع الخاص (BF) بنسبة 1% يتوقع أن يزيد الناتج المحلي الاجمالي (GDP) بنسبة 0.09% في السنة، و بالتالي فان القروض المصرفية ساهمت في التنمية الاقتصادية للمملكة العربية السعودية ، كما بينت الدراسة أن ودائع البنوك التجارية (DS) تؤثر سلبا على النمو الاقتصادي خاصة في المدى الطويل. كما بحث (2015) Mikhail Stolbov¹ في عمق العلاقة السببية بين الائتمان النمو الاقتصادي في 24 دولة عضو في منظمة التعاون و التنمية في الميدان الاقتصادي باستعمال نموذج أشعة الانحدار الذاتي (VAR) خلال الفترة (1980-2013)،و توصل الباحث الى أن معامل القروض المحلية الممنوحة للقطاع الخاص معنوي ب 12 دولة من أصل 24 دولة كما أن نتائج اختبارات السببية تشير الى وجود علاقة سببية تتجه من عمق الائتمان الى نمو الناتج المحلي الاجمالي في حوالي نصف الدول المدروسة (بريطانيا، فرنسا، هولندا، اليونان، سويسرا، ارنلدا، بلجيكا، استراليا).و قام(2015) Tahir S.H, Shehzadi I, Ali I, Rizwan Ullah M² بدراسة تأثير القروض المصرفية على النمو الاقتصادي في باكستان باستعمال منهجية التكامل المتزامن و نموذج تصحيح الخطأ الموجه (VECM) خلال الفترة (1973-2013)،توصل الباحثون الى أن للاستثمار و الاستهلاك الحكومي أثر ايجابي كبير على الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بينما أن القروض المصرفية الممنوحة للقطاع الخاص و معدل الفائدة و التضخم لهم أثر سلبي على النمو الاقتصادي. Belinga (2016) T,Zhou J , Doumbe E³ بحثوا في العلاقة السببية بين القروض المصرفية و النمو الاقتصادي في الكاميرون،و توصل الباحثون الى أن العلاقة السببية تتجه من الائتمان المصرفي إلى الناتج المحلي الإجمالي، مما يعني أن السياسات النقدية التي تركز على الائتمان المصرفي ستعزز بالتأكيد النمو الاقتصادي للكاميرون.

¹ - Mikhail Stolbov (2015) « Causality between credit depth and economic growth: Evidence from 24 OECD countries» BOFIT- Institute for Economies in Transition, Discussion Papers, pp 1-37

² - Safdar Husain Tahir, Iqra Shehzadi, Ishfaq Ali, Muhammad Rizwan Ullah(2015) « Impact of Bank Lending on Economics Growth in Pakistan: An Empirical Study of Lending to Private Sector »American Journal of Industrial and Business Management, vol 5, pp565-576

³ - BELINGA Thierry , ZHOU Jun , DOUMBE DOUMBE Eric (2016) « Causality Relationship between Bank Credit and Economic Growth: Evidence from a Time Series Analysis on a Vector Error Correction Model in Cameroon»,Social and Behavioral Sciences ,n°235 ,pp 664 – 671

4- تحليل نظري و دراسة قياسية للعلاقة بين القروض المصرفية و النمو الاقتصادي في الجزائر :

4-1- تطور القروض المصرفية في الجزائر :

قد سمح التحسن في الأوضاع المالية للحكومة، قيام الجهاز المصرفي خلال السنوات الأخيرة بتوجيه القدر الأكبر من الموارد لتمويل الأنشطة الإنتاجية للقطاع الخاص، وذلك انسجاما مع السياسات والتوجهات الرامية إلى توسع مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وتعزيز دوره في توفير فرص العمل المنتج. ومن خلال الجدول (1) نلاحظ أنه قد بلغ حجم الائتمان المقدم للقطاع العام 882.4 مليار دينار سنة 2005 ليرتفع إلى 3952.2 مليار دينار سنة 2016 أي ارتفع بمعدل سنوي قدره 22.32 % و من جهة أخرى عرف حجم الائتمان الموجه للقطاع الخاص ، تزايدا بوتيرة اعلي من القطاعات الأخرى، حيث انتقل من 897.3مليار دينار سنة 2005 إلى 3955.0 مليار دينار سنة 2016 و قدر الارتفاع بنسبة 22.65% سنويا، و يعود هذا الارتفاع بالدرجة الأولى إلى إنشاء صناديق ضمان القروض و تدخل الدولة في منع البنوك من رفض الملفات المدروسة لتعزيز روح المقاولاتية.و بالرغم من الزيادة في الائتمان الممنوح للقطاع الخاص في الجزائر في السنوات الأخيرة ، الا أنه يعتبر دون المستوى المطلوب و متدني مقارنة بالنتائج المحلي الإجمالي. وهذا ما يوضح أن دور البنوك في تمويل نشاط القطاع الخاص ما زال ضعيفا مقارنة بالكثير من الدول النامية سواء العربية منها أو بلدان جنوب شرق آسيا.

الجدول (1):حجم الائتمان المصرفي الممنوح للاقتصاد حسب القطاع خلال المدة 2005-2016.الوحدة (مليار دج)

السنوات	القطاع العام	القطاع الخاص	الادارة المحلية	المجموع
2005	882.4	897.3	0.1	1779.8
2006	847.0	1057.0	1.4	1905.4
2007	988.9	1216.0	0.3	2205.2
2008	1201.9	1413.3	0.3	2615.5
2009	1485.2	1600.6	0.8	3086.5
2010	1460.6	1806.7	0.8	3268.1
2011	1742.4	1983.5	0.7	3726.5
2012	2040.2	2247.0	0.4	4287.6

5156.3	0.4	2722.0	2434.0	2013
6504.6	0.6	3121.7	3382.3	2014
7277.2	0.7	3588.3	3688.2	2015
7907.8	0.6	3955.0	3952.2	2016

Source: le bulletin statistique de la banque d'algerie, Mai 2011 ; septembre 2017.

4-2- دراسة قياسية للعلاقة بين القروض المصرفية و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1981-2016):

أ- منهجية الدراسة:

استخدمت هذه الدراسة نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة Auto Regressive Distributive Lags (ARDL) المطور من قبل Pesaran and al¹ (2001)، و يعتبر هذا النموذج كبديل لاختبارات التكامل المشترك المعروفة² (Engle and Granger (1987), Johanson² (1990), Johanson- Juselius³ (1990))، بحيث يمتاز هذا النموذج عن باقي النماذج بأنه لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية جميعها متكاملة من نفس الدرجة $I(0)$ أو $I(1)$ فالشرط الوحيد لتطبيق هذا النموذج أو هذه المنهجية هو ألا تكون درجة تكامل أي من المتغيرات من الدرجة الثانية $I(2)$. كما أن نموذج (ARDL) يأخذ عدد كافي من فترات التخلف أو الإبطاء الزمني للحصول على أفضل النتائج، و يعتبر هذا النموذج ملائماً مع العينات التي تحتوي على عدد مشاهدات قليلة مثل دراستنا التي تستخدم عينة بها 36 مشاهدة (1981-2016).

¹ - Pesaran, M. H. and others, (2001) "Bounds testing approaches to the analysis of level relationship". Journal of Applied Econometrics, 16, 289 – 326.

² - Johansen, S (1988), "Statistical and hypothesis Testing of Cointegration Vectors", Journal of Economic Dynamics and Control 12, pp 231-254.

³ - Johansen, S. and K. Juselius, (1990), "Maximum Likelihood Estimation and Inference on Cointegration with Applications to the Demand for Money", Oxford Bulletin of Economics and Statistics, 52, pp 169-210

و في هذا المجال قامت دراسات عديدة باستخدام هذه المنهجية منها دراسة رعد أسامة جار الله و د. مروان عبد المالك ذنون (2014) و دراسة(2014) Nwakanma P.C, Nnamdi I.S,Omojefe و دراسة G.O Hatim Ameer Mahram (2012) و غيرها من الدراسات الاخرى.

و بالعودة الى الدراسات السابقة التي اجريت في هذا المجال تم اختيار المتغيرات التالية :

RGDP: يمثل النمو الإقتصادي في الجزائر ويعبر عنه بنصيب الفرد الواحد من والذي يتمثل في الدخل الحقيقي للفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.(المصدر من البنك الدولي ¹ BM) .

BCPS: القروض المصرفية المحلية المقدمة للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي (GDP) (المصدر من البنك الدولي BM) .

OP: يمثل معامل الإفتتاح التجاري (Tade opness) و يمثل نسبة مجموع الصادرات و الواردات الى الناتج المحلي الاجمالي. (Sum of exports and imports/GDP).حسب الأدبيات النظرية للإقتصاد يؤثر الإفتتاح التجاري إيجابيا على النمو الإقتصادي للدول .فالدول المتطورة التي تساهم بنسبة كبيرة في التجارة العالمية حققت معدلات نمو إقتصادي موجبة ومرتفعة مقارنة بالدول النامية. (المصدر من البنك الدولي BM) .

IF : معدل التضخم و هو يمثل في الأدبيات النظرية المستوى العام للأسعار (Index of Price Consumer) ، حيث كلما أرتفعت معدلات التضخم كلما كانت معدلات الفائدة الحقيقية سالبة، الأمر الذي ينعكس سلبا على الإستثمار وبالتالي فهو يؤثر سلبا على النمو الإقتصادي للدول . (المصدر ² UNCTAD) .

GC: الإستهلاك الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي و هو يمثل حجم الحكومة أو القطاع العام، وتم الأخذ في هذه الدراسة الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. (المصدر من البنك الدولي BM) .

SAV: اجمالي الادخار المحلي بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي، تفترض الدراسات السابقة أن يؤثر الادخار إيجابيا على النمو الاقتصادي . (المصدر من البنك الدولي BM) .

¹ - www.banquemondiale.org

² - www.unctad.org

ستأخذ الدراسة النموذج التالي : $RGDP=f(BCPS,IF,GC,SAV,OP)$

و يمكن تحديد نموذج (ARDL) كالتالي:

$$\Delta RGDP_t = \delta_0 + \sum_{i=1}^p \theta_i \Delta RGDP_{t-i} + \sum_{i=1}^p \phi_i \Delta BCPS_{t-i} + \sum_{i=1}^p \varphi_i \Delta IF_{t-i} + \sum_{i=1}^p \gamma_i \Delta GC_{t-i} + \sum_{i=1}^p \mu_i \Delta SAV_{t-i} + \sum_{i=1}^p \psi_i \Delta OP_{t-i} + \lambda_1 RGDP_{t-1} + \lambda_2 BCPS_{t-1} + \lambda_3 IF_{t-1} + \lambda_4 GC_{t-1} + \lambda_5 SAV_{t-1} + \lambda_6 OP_{t-1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (1)$$

يبين النموذج (1) أن النمو الاقتصادي يمكن تفسيره بقيمته المتباطئة (المؤخرة زمنيا) $\Delta RGDP_{t-i}$ و بالقيم المتباطئة للمتغيرات المستقلة ($\Delta BCPS_{t-i}$ و ΔIF_{t-i} و ΔGC_{t-i} و ΔSAV_{t-i} و ΔOP_{t-i}) أما المعاملات (θ_i و ϕ_i و φ_i و γ_i و μ_i و ψ_i) فتمثل معاملات المدى القصير أما ($\lambda_1, \lambda_2, \lambda_3, \lambda_4, \lambda_5, \lambda_6$) فتمثل معاملات المدى الطويل، ε_t يمثل حد الخطأ.

ب- النتائج التطبيقية:

- اختبار جذور الوحدة (Unit Root Test): يهدف هذا الإختبار إلى فحص إستقرارية السلاسل الزمنية ، ورغم تعدد إختبارات جذر الوحدة إلا أنه سيتم الإعتماد على إختبار كل من ¹ Augmented Dickey Fuller (ADF)، و إختبار phillips – perron (PP) ، وإختبار من خلال الجدول رقم (2) تم قبول الفرضية العدمية القائلة بوجود جذر الوحدة بالنسبة لجميع متغيرات الدراسة أي أن جميع المتغيرات غير مستقرة عند المستوى $I(0)$ ، بينما عند اجراء الفرق الأول لنفس المتغيرات نرفض الفرضية العدمية مما يعني ان هذه المتغيرات متكاملة عند درجة الفرق الاول $I(1)$ وعند مستوى معنوية 5%.

الجدول (2): نتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية

PP		ADF		القرار (الرتبة)	المتغيرات
الفرق الاول	عند المستوى	الفرق الاول	عند المستوى		
-10.4944 (0.0000)	-1.7746 (0.0723)	-5.8202 (0.0002)	-1.3856 (0.1510)	I(1)	RGDP
-4.4863	-1.1926	-4.5094	-0.7440	I(1)	BCPS

¹ -Dickey, D.A. and Fuller W.A. (1981), "The Likelihood Ratio Statistics for Autoregressive Time Series with a Unit Root", Econometrica 49, pp 1057- 1072

(0.0056)	(0.8966)	(0.0053)	(0.9614)		
-5.1324	-2.0878	-5.1276	-1.9249	I(1)	IF
(0.0011)	(0.5344)	(0.001)	(0.6203)		
-11.6896	0.0679	-8.6820	-2.6276	I(1)	GC
(0.000)	(0.6532)	(0.000)	(0.2713)		
-4.8950	-2.1910	-4.9552	-2.0768	I(1)	SAV
(0.0020)	(0.4796)	(0.0017)	(0.5403)		
-6.0996	-1.9650	-6.0040	-1.8562	I(1)	OP
(0.0001)	(0.5995)	(0.000)	(0.6555)		

من اعداد الباحثة باستعمال مخرجات البرنامج EViews 9.0 (): الاحتمال P.
بعد التأكد من شرط تطبيق منهجية (ARDL) و المتمثل في درجة تكامل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة من خلال اختبار جذر الوحدة بحيث تبين أن جميع المتغيرات متكاملة من الدرجة الاولى أي I(1) (تستقر بمجرد اجراء الفروق الاولى)، لذلك سنمر للخطوة الموالية.

▪ اختبار علاقة التكامل المشترك باستعمال اختبار الحدود (Bounds Test):

سنقوم باختبار الفرضية التالية باستعمال Wald Test أو Bounds Test :

$$\begin{cases} H_0: \lambda_1 = \lambda_2 = \lambda_3 = \lambda_4 = \lambda_5 = \lambda_6 = 0 \\ H_1: \lambda_1 \neq \lambda_2 \neq \lambda_3 \neq \lambda_4 \neq \lambda_5 \neq \lambda_6 \neq 0 \end{cases}$$

تتمثل احصائية الاختبار في F-statistic و يتم اتخاذ القرار وفق المنهجية التالية: اذا كانت F-statistic أكبر من الحد العلوي للقيم الحرجة فاننا نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك، أما اذا كانت F-statistic أصغر من الحد الأدنى للحدود الحرجة فإننا نقبل فرضية العدم بعدم وجود علاقة تكامل مشترك أما اذا كانت F-statistic تقع ما بين الحد الأعلى و الحد الأدنى للقيم الحرجة المقترحة من طرف Pesaran and al (2001) عندئذ لا يمكن أخذ أي قرار فنحن في ما يسمى بمنطقة الشك.

الجدول (3): اختبار Bounds Test .

ARDL Bounds Test

Date: 11/28/17 Time: 20:59

Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	5.206203	5

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.08	3
5%	2.39	3.38
2.5%	2.7	3.73

K: يمثل عدد المتغيرات المستقلة.

قيمة احصائية $F = 5.2$ و هي أكبر من جميع حدود القيم الحرجة عند مختلف درجات المعنوية المقترحة من طرف (Pesaran and al (2001) (10%، 5%، 2.5%) و بالتالي نرفض فرضية عدم و نقبل بالفرضية البديلة بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل ، بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين النمو الاقتصادي و المتغيرات المفسرة له، سوف نقوم بتقدير معالم هذه العلاقة وفقا لمنهجية (ARDL)

▪ تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL):

بالاعتماد على معايير Hannan-Quinn ، Schwarz criterion ، Akaike info criterion تم تحديد فترات التباطؤ و تبين أن النموذج (ARDL(1, 3, 4, 0, 3, 3) هو النموذج الأمثل، نتائج التقدير في المديين القصير و الطويل موضحة في الجدول التالي :

الجدول (4): تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL(1, 3, 4, 0, 3, 3)

ARDL Cointegrating And Long Run Form			
Dependent Variable: RGDP			
Selected Model: ARDL(1, 3, 4, 0, 3, 3)			
Sample: 1981 2016			
Short Run Coefficients			
Variable	Coefficient	Std. Error	Prob.
D(RGDP(-1))	0.155197	0.180779	0.0074
D(BCPS(-1))	0.177003	0.041699	0.0011
D(BCPS(-2))	0.122403	0.047942	0.0253
D(IF)	0.121056	0.059569	0.0649
D(IF(-1))	0.101247	0.061978	0.0083
D(IF(-2))	0.158548	0.059594	0.0208
D(IF(-3))	0.112300	0.057839	0.0760
D(GC)	-0.371471	0.270789	0.0052
D(SAV)	-0.189487	0.121998	0.1463
D(SAV(-1))	0.075685	0.080586	0.3662
D(SAV(-2))	0.508699	0.081996	0.0000
D(OP)	0.134554	0.079180	0.1150
D(OP(-1))	-0.141065	0.086147	0.1275
D(OP(-2))	-0.441948	0.085015	0.0002
ECM(-1)	-0.852783	0.114438	0.0000
Long Run Coefficients			

Variable	Coefficient	Std. Error	Prob.
BCPS	-0.056989	0.033291	0.1126
IF	-0.124727	0.119268	0.0163
GC	-0.267866	0.275204	0.0496
SAV	-0.809050	0.395218	0.0632
OP	0.678034	0.352661	0.0786
C	2.446565	6.722326	0.7222
R2= 0.8750	Adjusted R2=0.6771		DW=2.6997
	F-statistic= 4.4218		

يتبين من الجدول (4) أن حد تصحيح الخطأ (ECM) سالب (-0.8527) و معنوي (P=0.000) أصغر من 0.05 و هذا ما يؤكد وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة كما أن 85.72 بالمئة من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها في وحدة الزمن أي سنة للعودة للوضع التوازني الطويل الأجل. كما يتضح من الجدول أن قيمة معامل التحديد R2= 0.8750 أي أن 87.5% من التغيرات الحاصلة في النمو تفسرها متغيرات النموذج مجتمعة كما أن قيمة معامل التحديد أقل من احصائية DW و بالتالي فإن الانحدار ليس زائفا ،كما أن إحصائية Durbin-Watson لا توحى إلى وجود ارتباط ذاتي ما بين الأخطاء.

▪ اختبار استقرار النموذج ككل :

1- اختبار وجود ارتباط ذاتي للأخطاء:

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	2.835878	Prob. F(2,10)	0.1058
Obs*R-squared	11.58110	Prob. Chi-Square(2)	0.0031

0.1058 اكبر من 0.05 و منه نقبل فرضة العدم التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي تسلسلي للاخطاء في النموذج المدروس.

2- اختبار عدم ثبات التباين حد الخطأ:

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

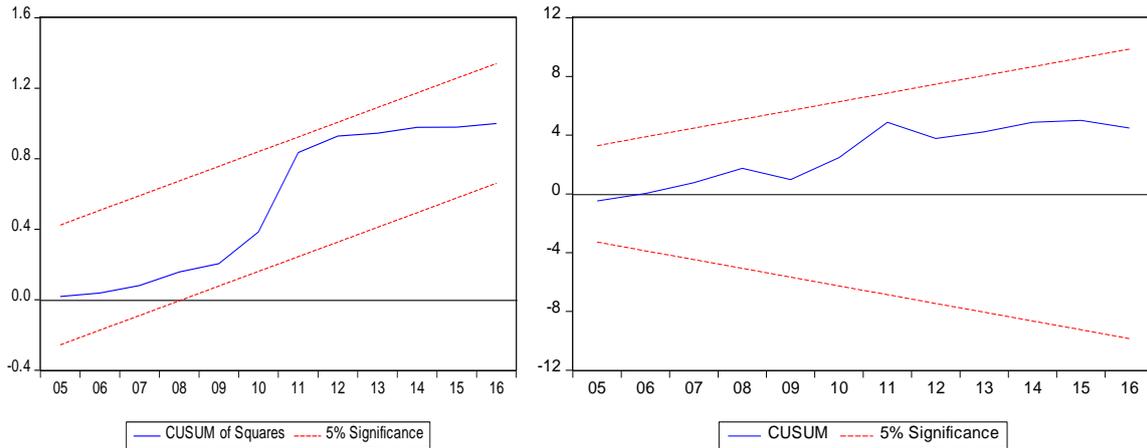
F-statistic	1.421937	Prob. F(19,12)	0.2695
		Prob.	Chi-
Obs*R-squared	22.15809	Square(19)	0.2765

0.2695 و 0.2765 أكبر من 0.05 و منه نقبل فرضية العدم أي أن تباين الأخطاء متجانس، وهذا يعني أن المتغيرات مستقلة عن بعضها فلا وجود لارتباط خطي بينها.

3- اختبار المجموع التراكمي و مربع المجموع التراكمي CUSUM TEST و CUSUM

:SQUARES TEST

لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لا بد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك مثل: المجموع التراكمي للبواقي المعاودة CUSUM وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة Squares of CUSUM ويعد هذان الاختباران من أهم الاختبارات في هذا المجال لأنه يوضح أمرين مهمين وهما تبيان وجود أي تغير هيكلية في البيانات، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأمد مع المعلمات قصيرة الأمد.



الشكل (1): لأشكال البيانية لإختبارات كل من CUSUM و CUSUMSQ .

يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، إذا وقع الشكل البياني لإختبارات كل من CUSUM و Squares of CUSUM داخل الحدود الحرجة، ويتضح من هذين الاختبارين في الشكل (1) أن هناك استقرارا وانسجاما في النموذج بين النتائج في المدى الطويل و المدى القصير، كما أن المتغيرات مستقرة عبر الزمن و بالتالي نموذج ARDL هو النموذج المثالي .

ث- تحليل النتائج :

يظهر تقدير العلاقة الطويلة الأجل أن المتغيرات التي تم اختيارها انطلاقا من الدراسات السابقة و من النظرية الاقتصادية كان بعضها موجب و البعض الآخر سالب كما نلاحظ أن بعضها معنوي و الآخر غير معنوي، و تشير نتائج تقدير معاملات الأجل الطويل الى أن للقروض المصرفية الممنوحة للقطاع الخاص (BCPS) تأثير سلبي و غير معنوي على النمو الاقتصادي وهي نتيجة لا تتفق مع معظم الدراسات التطبيقية التي توصلت إلى أن لتطور نسبة القروض إلى الناتج المحلي الإجمالي أثر موجب على النمو الاقتصادي¹، كم أن للتضخم أثر سلبي و معنوي على النمو الاقتصادي فعند زيادة نسبة التضخم ب 1% سينخفض النمو الاقتصادي في الجزائر بنسبة 12.47% و هذا يتفق مع النظرية

¹ - Amira Bouzid, « libéralisation financière et croissance économique, Approche en données de panel », 20^{ème} Journées Internationales d'économies monétaire et financier, Birmingham, 5,6 juin 2003, p11.

الاقتصادية، أما بالنسبة للاستهلاك الحكومي (GC) فهو يؤثر سلبيا و معنويا على النمو الاقتصادي وهذه النتيجة تؤيد استنتاجات الدراسات التي تؤكد على أن القطاعات العامة الكبيرة جدا تعتبر من أحد الأسباب الرئيسية لضعف أداء النمو الاقتصادي ، وذلك من خلال تقييد الاستثمار و اعاقا تراكم رأس المال ومن ثمة انخفاض النمو الاقتصادي.

يمارس اجمالي الادخار المحلي (SAV) تأثيرا سلبيا و غير معنويا على النمو الاقتصادي و هذا يبين ضعف قدرة البنوك الجزائرية في حشد (تعبئة) المدخرات التي تعتبر من المحددات الهامة للاقراض المصرفي، كما أن للانفتاح التجاري أثر ايجابي لكن غير معنوي على النمو الاقتصادي في الجزائر و لربما يعود ذلك الى أن الجزائر ليست بلدا منتجا لمواد مصنعة في صورتها النهائية، و بالتالي فالانفتاح التجاري قد لا يكون "عادلا" في مثل هذه الحالة، لذلك يتوجب على الجزائر قبل الانفتاح تجاريا أن تعمل على تطوير قاعدتها الصناعية والعمل على التخصص في الصناعات التي تحظى فيها بميزة نسبية تنافسية.

5- الخاتمة:

كان هدف الدراسة التحقق في أثر القروض المصرفية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1981-2016) و أظهرت نتائج الدراسة تأثير سلبي غير معنوي لكل من القروض المصرفية الممنوحة للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي و و اجمالي الادخار على النمو الاقتصادي الممثل بنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي و تأثير سلبي معنوي لمعدل التضخم و الاستهلاك الحكومي على النمو الاقتصادي، و أظهرت النتائج أيضا تأثير ايجابي غير معنوي للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر. و بالتالي لا يمكننا تأييد فرضية العرض- القائد التي تنص على أن الأنشطة المصرفية كمنح الائتمان تشكل أداة مفيدة لزيادة انتاجية البلد و بالتالي تحقيق النمو الاقتصادي. و لعل أهم استنتاجات و توصيات الدراسة ما يلي:

✓ عدم فاعلية القروض المصرفية الممنوحة للقطاع الخاص في دفع النمو الاقتصادي بالجزائر و هذا يعكس عدم جودة الاصلاحات لمالية المنتهجة و رغم جهود تطبيق سياسة التحرير المالي في الجزائر منذ سنة 1990 (قانون النقد والقرض رقم 90-10 الصادر في 4 أبريل 1990) إلا أن السلطات الجزائرية وبعد صدور قانون المالية التكميلي لسنة 2009 أبدت رغبتها في الحفاظ على سيطرتها على

- القطاع المصرفي وعدم التوسع في مسار التحرير المالي، حيث تم إلغاء قروض الإستهلاك وتم الزام البنوك على تمويل التجارة الخارجية بالقروض المستندي غير القابل للإلغاء والمؤكد فقط.
- ✓ عدم الكفاءة في تخصيص الائتمان حيث تتلقى قطاعات أقل انتاجية على حصص كبيرة من الائتمان.
- ✓ تحفيز الادخار عن طريق التحكم في معدلات الفائدة على الادخار و بالتالي الحصول على السيولة اللازمة لتمويل الاستثمارات المنتجة.
- ✓ خلق مكاتب استشارات لدراسة نوعية وجدوى القروض الموجهة للاقتصاد فعدم مساهمة نسبة القروض المعروضة من طرف الجهاز المصرفي في رفع النمو الاقتصادي يعكس عدم فاعلية تلك القروض.
- ✓ تنوع المنتجات والخدمات المالية الموجهة لتكون منافسة لنظيرتها الاجنبية خاصة من خلال عرضها لمنتجات مالية اسلامية الخالية من الربا والعمل على تطويرها بما يتناسب مع الإحتياجات المختلفة لجميع فئات الفائض والعجز المالي، حيث أن ندرة هذا النوع من المنتجات في مجتمع مسلم قد يكون السبب الأول في تثبيط النمو الاقتصادي.
- و في الأخير هذه الدراسة مثلما أنها تحيب عن التساؤلات التي كانت محلا للبحث فانها تفتح افاقا لدراسات أخرى أكثر عمقا مثل معرفة العلاقة بين مختلف القروض الممنوحة لمختلف القطاعات الاقتصادية و النشاط الاقتصادي لتشخيص القطاع المعيق للنمو و كذلك المقترحات و التغييرات المطلوب تفعيلها على مختلف القطاعات لرفع كفاءة هذه الأخيرة و بالتالي المساهمة في النمو الاقتصادي.

المراجع:

المراجع باللغة العربية:

- رعد أسامة جار الله و د. مروان عبد المالك ذنون (2014) " قياس أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في عينة من الدول النامية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL للفترة (1960-2010)" ، مجلة تنمية الرافدين ، العدد 114 المجلد 35، ص 32-46.
- د. أحمد ملاوي و د. أحمد المجالي (2008) " تأثير الائتمان المصرفي على النشاط الاقتصادي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي المتجه (VAR) دراسة حالة الأردن " مجلة النهضة ، المجلد التاسع ، العدد الأول، ص 125-142.

المراجع باللغة الأجنبية:

- Adams, M., Andersson, J., Andersson, L.F. and Lindmark, M. (2009) « Commercial Banking, Insurance and Economic Growth in Sweden between 1830 and 1998» *Accounting, Business & Financial History*, vol 19, pp 21-38.
- Demetriades, P. O. & Hussein, K. (1996) « Does Financial Development Cause Economic Growth ? » , *Journal of Development Economics*, Vol. 51, pp 387-411.
- Dr. Eyas Gaffar Abdelraheem Osman (2014) « The Impact of Private Sector Credit on Saudi Arabia Economic Growth (GDP): An Econometrics Model Using (ARDL) Approach to Cointegration», *American International Journal of Social Science*, Vol 3, N° 6, pp 109-117.
- Dickey, D.A. and Fuller W.A. (1981), «The Likelihood Ratio Statistics for Autoregressive Time Series with a Unit Root», *Econometrica* 49, pp 1057-1072
- Eatzaz, A. & Malik, A. (2009) « Financial Sector and Economic Growth: An Empirical Analysis of Developing Countries » *Journal of Economic Cooperation and Development*, Vol. 30, No 1. Pp17-40
- Gurley, J.G. and Shaw, E.S. (1955) «Financial Aspects of Economic Development» *The American Economic Review*, Pp 515-538.
- Goldsmith, R. W. (1969) « Financial Structure and Development » New Haven, Yale University Press.
- Hatim Ameer Mahram (2012) « Financial Intermediation and Economic Growth in Saudi Arabia: An Empirical Analysis, 1968-2010 », *Modern Economy*, vol 3, pp 626-640

- Johansen, S. and K. Juselius, (1990), «Maximum Likelihood Estimation and Inference on Cointegration with Applications to the Demand for Money», *Oxford Bulletin of Economics and Statistics*, 52,pp 169-210
- Johansen, S (1988), «Statistical and hypothesis Testing of Cointegration Vectors», *Journal of Economic Dynamics and Control* 12, pp 231-254.
- Jeremy Greenwood, Brune D.Smith (1997) « Financial markets in development, and the development of financial markets», *Journal of Economic Dynamics and Control*, working paper, N°21, pp 145-181.
- King, R. and R. Levine, (1993) «Finance and growth: Schumpeter might be right » *Quarterly Journal of Economics*, pp 717-737.
- Levine, R (2002) « Bank-Based or Market-Based Financial Systems: Which is Better? » *William Davidson Working Paper Number 442*, pp 398-428.
- Mohamed Sufian Eltayeb (2008) « Finance-Growth nexus in Sudan :Empirical Assessment»,*Arab Planning Institute, Kuwait ,Working paper ,N°API/WPS0803*, pp 1-33.
- Mckinnon R.I (1973) « Money and Capital in Economique development » *Brooking Institution Press, Washington*, p 118
- Murty, K. S., Sailaja, K. & Demissie, W. M. (2012) « The Long-Run Impact of Bank Credit on Economic Growth In Ethiopia: Evidence from Johansen's Multivariate Co-Integration Approach» *European Journal of Business and Management*, Vol 4 N° 14.pp 20-33.
- Modebe Nwanneka Judith, Ugwuegbe, S. Ugochukwu, Ugwuoke R.O (2014) «The Impact of Bank Credit on the Growth of Nigerian Economy: A Co Integration Approach »*Research Journal of Finance and Accounting*, Vol.5, N°10, pp 87-95.

- Mikhail Stolbov (2015) « Causality between credit depth and economic growth: Evidence from 24 OECD countries» BOFIT- Institute for Economies in Transition, pp 1-37
- Prince C. Nwakanma, Ikechukwu S. Nnamdi & Godfrey O. Omojefe(2014) «Bank Credits to the Private Sector: Potency and Relevance in Nigeria's Economic Growth Process »,Accounting and Finance Research, Vol 3, N° 2, pp 23-35.
- Pagano.M. (1993) «Financial Markets and Growth: An Overview» , European Economic Review,N° 37, pp 613-622.
- Stephen Cecchetti and Anisse Kharroubi (2012)« Reassessing the impact of finance on growth »,Bank for international settlement, Bis Working paper, N° 381, P1. (1-17)
- Schumpeter, J. A. (1934) «The Theory of Economic Development » Cambridge Mass, Harvard University Press. P 108.
- Safdar Husain Tahir, Iqra Shehzadi, Ishfaq Ali, Muhammad Rizwan Ullah(2015) « Impact of Bank Lending on Economics Growth in Pakistan: An Empirical Study of Lending to Private Sector »American Journal of Industrial and Business Management, vol 5, pp565-576
- Usai, S. and Vannini, M. (2005) « Banking Structure and Regional Economic Growth: Lessons from Italy» . The Annals of Regional Science, N°39, pp 691-714.

المواقع الإلكترونية:

- www.banquemoniale.org
- www.unctad.org
- <http://www.bank-of-algeria.dz>